المصـــــدر : الاقتصادية
التـــاريخ : 15-08-2006 العـــدد : 4691
الصفحـات : 2 المسلسل : 9

الملك يوجه بالإسراع في إنجاز مشروعات المؤسسة العامة للتعليم الفني

مجلس الوزراء يلغي حظر تصدير خردة الحديد

جدة- واس: وافق مجلس الوزراء برئاسة خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز في الجلسة التي عقدت في قصر السلام في جدة أمس على إلغاء حظر تصدير خردة الحديد.

ووجه خادم الحرمين الشريفين بالعمل على سرعة إنجاز ومتابعة تنفيذ مشاريع المؤسسة العامة للتعليم الفني والتدريب المهني الممولة من فائض الميزانية للعامين الماليين 1424 / 1425هـ و1425 / 1426هـ. واستعرض مجلس الوزراء تقرير المتابعة المرفوع من وزارة الاقتصاد والتخطيط حول تقدم سير العمل في تنفيذ تلك المشاريع والبالغ عددها 63 مشروعا موزعة على مناطق المملكة بواقع تسعة مشاريع في مكة المكرمة، ثلاثة في المدينة المنورة، تسعة في الرياض، ثمانية في المنطقة الشرقية، ستة في عسير، أربعة في القصيم، خمسة في تبوك، ثلاثة في حائل، واحد في الحدود الشمالية، خمسة في جازان، ثلاثة في نجران، ثلاثة في الباحة، وأربعة في الجوف. وهذه المشاريع تأتي إضافة إلى المشاريع الأخرى المعتمدة في الميزانية العامة للدولة وفي الخطة الخمسية الثامنة للتنمية.

وأطلع الملك المجلس في بداية الجلسة على نتائج زيارته إلى تركيا، والمباحثات التي تمت مع الرئيس أحمد نجدت سزار، ورجب طيب أردوغان رئيس الوزراء التي تناولت إضافة إلى العلاقات الثنائية، جملة من قضايا المنطقة والعالم، وعلى وجه الخصوص: الموقف في لبنان، الأوضاع في الأراضي الفلسطينية المحتلة، تطورات الأحداث في العراق، أحوال الأقليات الإسلامية في أوروبا، الخطر الداهم للإرهاب على العالم أجمع، وضرورة التعاون بين دول العالم لمواجهته. وثمّن الملك ما انتهت إليه هذه المحادثات من نتائج، وما عبرت عنه القيادة التركية من ترحيب ومشاعر أخوية، ورغبة في توثيق العلاقات والتعاون مع المملكة. كما أطلع خادم الحرمين الشريفين المجلس على جملة الاتصالات والمشاورات التي أجراها حول الموقف في المنطقة في ظل الاعتداءات الإسرائيلية المدمرة على لبنان، والتنكيل الإسرائيلي المستمر بالفلسطينيين في المناطق الفلسطينية المحتلة. وأوضح إياد بن أمين مدني وزير الثقافة والإعلام في بيانه لوكالة الأنباء السعودية عقب الجلسة، أن المجلس أكد في هذا السياق الأهمية الاستراتيجية للعلاقات السعودية التركية لما يمثله البلدان من اعتدال، وما يملكانه من علاقات حسنة مع مختلف القوى العالمية، ووقوفهما ضد محاولات التفتيت التي تواجهها المنطقة، وما يجمع بينهما من وشائج التاريخ والعقيدة والمصالح المشتركة. كما أكد مجلس الوزراء أن الإرهاب هو خطر يواجه العالم أجمع، وأن السبيل الأمثل إلى مواجهته هو تعاون دولي وثيق مبني على تبادل المعلومات، ومن خلال مركز دولي لمكافحة الإرهاب، كما دعت إلى ذلك المملكة في المؤتمر الدولي لمكافحة الإرهاب الذي عقد في الرياض بتاريخ 25 / 12 / 1425هـ بدعوة من خادم الحرمين الشريفين. ودعا المجلس الجميع إلى إدراك أن الإرهاب لا دين له ولا جنسية، وحذر من رمي المسلمين بتهم الإرهاب

المصـــــدر : الاقتصادية
التـــاريخ : 15-08-2006 العـــدد : 4691
الصفحـات : 2 المسلسل : 9

العمل بمنأى عن الشرعية الوطنية يدفع إلى العنف

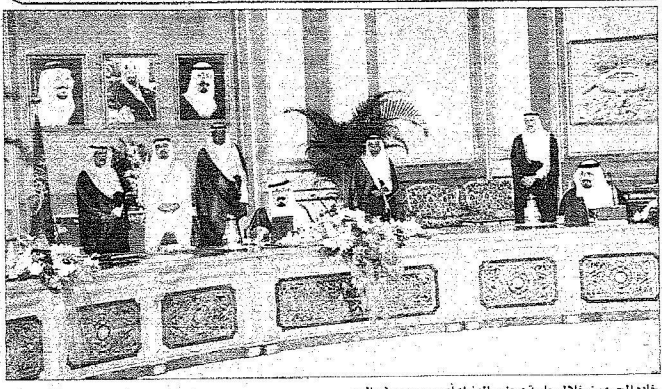

خادم الحرمين خلال جلسة مجلس الوزراء أمس. ويبدو ولي العهد. واس

رمي الإسلام بالإرهاب دونما اعتبار لتاريخه نتاج ثقافي غربي مثل الفاشية

والفاشية دون اعتبار لتاريخ الحضارة الإسلامية الناصع، وأن ما يرمى به الإسلام اليوم هو نتاج ثقافي غربي في المقام الأول مثل الفاشية. وشدد المجلس على الوقوف مع الحكومة اللبنانية ومساندتها في موافقتها على قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1701، وفي كل ما يريده الشعب اللبناني الشقيق لنفسه. وأكد المجلس أن الاعتداءات الإسرائيلية المدمرة على لبنان، وما تمارسه الحكومة الإسرائيلية من انتهاكات بشعة في الأراضي الفلسطينية، يثبت أن حل مشاكل المنطقة لا يتأتى عن طريق الحرب والعدوان، أيا كانت قوة الآلة العسكرية الإسرائيلية، وأيا كان التأييد المطلق الذي تتلقاه إسرائيل عدة وعتادا ومالا وفي المحافل الدولية. كما لفت المجلس إلى أن التحدي الذي يواجه دول المنطقة والقوى الوطنية بها هو إعمار المنطقة والتقريب بين مكوناتها، وتجاوز الخلافات بين المذاهب، لأن العمل بمنأى عن الشرعية الوطنية والمصلحة القومية يدفع إلى العنف الذي لا يخدم شعوب المنطقة وقضاياها ومستقبلها، ويتيح للمتربصين بها فرص تنفيذ مخططات التقسيم والتدمير والهيمنة.

وأفاد وزير الثقافة والإعلام أن المجلس واصل بعد ذلك مناقشة جدول أعماله، وقرر الموافقة على ما رفعه ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع والطيران والمفتش العام بشأن تعديل نص الفقرة 1من المادة 3 من الاتفاق الجوي الثنائي بين حكومتي المملكة والإمارات الموافق عليه بالمرسوم الملكي رقم م / 15 وتاريخ 25 / 6 / 1412هـ، وبعد النظر في قرار مجلس الشورى رقم 23 / 14 وتاريخ 17 / 4 / 1427هـ، ليصبح نص الفقرة: "يحق لكل طرف متعاقد تعيين ناقلة جوية واحدة أو أكثر لتشغيل الخطوط المتفق عليها على الطرق المحددة على أن يبلغ الطرف المتعاقد الآخر كتابة بذلك". وأعد مرسوم ملكي بذلك. كما وافق المجلس على طلب وزير الصحة رئيس مجلس الضمان الصحي التعاوني تعيين الدكتور عبد الرحمن بن عبد الله الحميدي عضوا في مجلس الضمان الصحي التعاوني ممثلا لوزارة المالية. ووافق مجلس الوزراء أيضا على تفويض محافظ الهيئة العامة للاستثمار أو من ينيبه بالتوقيع على مشروع اتفاقية لتشجيع وحماية الاستثمارات المتبادلة بين حكومتي المملكة وأوزبكستان في ضوء الصيغة المرفقة بالقرار، ومن ثم رفع النسخة النهائية الموقعة لاستكمال الإجراءات النظامية. ووافق المجلس على طلب رئيس مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية التجديد للدكتور عبد الله بن أحمد بن محمد الرشيد كنائب لرئيس المدينة لدعم البحث العلمي بالتكليف بالمرتبة الـ15 ولمدة أربع سنوات ابتداء من 28 / 7 / 1427هـ.

وأخيرا وافق مجلس الوزراء على: تعيين عبد الكريم بن محمد بن بخيت المالكي وزيرا مفوضا "أ" بالمرتبة الـ14 في وزارة الخارجية، تعيين عبد العزيز بن محمد بن عبد العزيز الفوزان ملحقا ثقافيا بالمرتبة الـ14 في وزارة التعليم العالي، وتعيين عبد الله بن حمدان بن ذيبان الغامدي وكيلا مساعدا للتطوير التربوي في تعليم البنين بالمرتبة الـ14 في وزارة التربية والتعليم.